الأمم المتحدة

S/2012/171*

مجلس الأمن

Distr.: General
21 March 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو التقرير الثاني عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا، ويأتي بعد تقريري الأول (S/2009/434) وما تلاه من استنتاجات وتوصيات صادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2010/3).

ويتضمن هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١١، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم على يد القوات والجماعات المسلحة، وقتلهم وتشويههم، وممارسة العنف الجنسي ضدهم، واختطافهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويبرز التقرير أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ما زالت ترتكب هذه الانتهاكات في كولومبيا. ويشير إلى أن قوات الأمن الكولومبية قامت بأعمال تصعب معها حماية الأطفال المتضررين من النزاع.

ويكرر التقرير ويشدّد على ضرورة تنفيذ تدابير محددة لمنع تلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، ولمكافحة إفلات مرتكبيها من العقاب. كما يسلّم بالجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لحماية الأطفال في هذا السياق، وبالتقدم الذي أحرزته في هذا الصدد. وأخيرا، يتضمن التقرير توصيات باتخاذ تدابير معززة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في كولومبيا.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

12-25348 (A) 280312 150512

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – كولومبيا ليست مدرجة ضمن بنود جدول أعمال مجلس الأمن المتعلقة ببلدان محددة. غير أن حكومة كولومبيا قبلت طوعا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إنشاء آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو ما أسفر عن إنشاء فرقة عمل قطرية للرصد والإبلاغ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

٢ – وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرى الرئيسان المشاركان لفرقة العمل مشاورات مخصصة مع المؤسسات الوطنية لمناقشة الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض بعض أعضاء فرقة العمل لحوادث أمنية وهم يؤدون مهامهم.

٣ – ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لا يسعى هذا التقرير إلى الفصل بأي شكل قانوني في ما إذا كانت الحالة في كولومبيا تُعدُّ نزاعا مسلحا أم لا في سياق اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين، كما أنه لا يمس بالوضع القانوني للأطراف من غير الدول المعنية بهذا النزاع.

ثانيا – استعراض عام للحالة السياسية والأمنية

٤ – ما فتئت كولومبيا تتمتع باستقرار دستوري ورقابة ديمقراطية، وبنمو اقتصادي مطرد. غير أن النزاع المسلح الذي طال أمده في كولومبيا ظل يطرح، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحديا كبيرا أمام الحوكمة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية العادلة في البلد. وتزيد من تعقيد النزاع المسلح الصلات القائمة بين الأطراف المسلحة من غير الدول، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، والأنشطة الإجرامية الأخرى مثل عمليات الابتزاز والاختطاف. وقد أدى النزاع المسلح وصلاته بالإجرام إلى حالة إنسانية معقدة، وأسهم في تشريد ما يصل إلى ٣,٧ ملايين كولومبي خلال العقدين الماضيين. وفي هذا السياق، يبقى الأطفال من بين الأفراد الأكثر عرضة للخطر.

٥ – وفي عام ٢٠١٠، جرت انتخابات تشريعية ورئاسية. وانتُخب خوان مانويل سانتوس كالديرون من حزب الوحدة الوطنية الاجتماعي رئيسا، وتولى مهام الرئاسة في آب/أغسطس. وأعرب الرئيس سانتوس عن التزامه بحقوق الإنسان، وأكد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ووعد بإجراء حوار اجتماعي والعمل على تحقيق توافق سياسي خلال فترة ولايته. ومن التدابير الأولى المتخذة من حكومته في آب/أغسطس ٢٠١٠ اعتماد قانون ضحايا الاختفاء القسري. ويحدد هذا القانون أفراد أسر المختفين ضمن

الضحايا، ويضع آليات لتيسير التعرف على المختفين من خلال إنشاء قاعدة للبيانات الوراثية. واتُّخذت خطوة أخرى حاسمة عام ٢٠١١، بموافقة الكونغرس في أيار/مايو على قانون تعويض الضحايا ورد الأراضي إلى أصحابها، وهو قانون دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه، ويتيح الإطارَ القانوني اللازم لرد الأراضي إلى الأشخاص الذين أُخرجوا من ديارهم بسبب النزاع المسلح. وقد ساعد اعتراف حكومة كولومبيا بوجود نزاع مسلح – وهو تغيير إيجابي في السياسة المتبعة في الماضي مما أدى إلى إجراء المناقشات المتعلقة بالقانون.

٦ - ولطالما كان الأطفال الكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي وأطفال السكان الأصليين معرضين بوجه خاص لانتهاكات جسيمة. فقد كانت أراضي الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين إلى حد بعيد، على مدى عقود من الزمن، مسرحا للنزاع المسلح بين القوات الحكومية والقوات شبه العسكرية والقوات التي تخوض حرب عصابات. ووفقا لأرقام قدمتها جهات حكومية في عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الكولومبيين الذين يعيشون في فقر ٤٥,٥ في المائة وأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع ١٦,٤ في المائة، وخصوصا في المناطق الريفية. ويطال الفقر الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين أكثر من غيرهم، وينتشر بشكل خاص بين الأطفال، الذين بلغت نسبتهم في عام ٢٠٠٩، ٣٨ في المائة من مجموع السكان.

٧ - وما زالت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي أكبر وأقدم جماعة مسلحة تخوض حرب عصابات في البلد، يليها جيش التحرير الوطني، الذي يعتبره الكثيرون ثاني أكبر الجماعات التي تخوض حرب عصابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الكولومبي على نطاق أوسع إلى مصرع عدد من كبار قادة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي أثناء القتال.

٨ - وأعلن الرئيس سانتوس، منذ توليه الرئاسة، أنه يفكر مليا في إمكانية إجراء محادثات سلام بين الحكومة والجماعات التي تخوض حرب عصابات. وضمن الشروط المسبقة لأي عملية سلام محتملة، أوضحت الحكومة أنه يجب على الجماعات التي تخوض حرب عصابات أن تفرج عن جميع الأشخاص المختطفين؛ وأن توقف تجنيد الأطفال وتطلق سراح جميع الأطفال المجندين في صفوفها؛ وأن تكف عن استخدام الألغام الأرضية وعن القيام بأعمال ''إرهابية''.

٩ - وظهرت جماعات مسلحة جديدة رغم تسريح نحو ٠٠٠ ٣٢ عنصر من عناصر قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة إدماج هؤلاء المقاتلين السابقين. وتعتبر الحكومة هذه الجماعات

عصابات إجرامية ومع ذلك، أشار مكتب المدعي العام في تقريره الذي يغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أن هذه التنظيمات الإجرامية التي ظهرت عقب تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة، الجيل الثالث من الجماعات شبه العسكرية في كولومبيا وتمثل هدفها الأساسي في الحفاظ على الأراضي التي كانت تعمل بها قوات الدفاع الذاتي الموحدة من قبل. وفي عام ٢٠١١، ذكر مكتب أمين المظالم في كولومبيا بشأن المخاطر الانتخابية، تعزيز الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت عقب تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة ومنها لوس بايساس، ولوس أورابينوس، والجيش الشعبي الثوري الكولومبي، والنسور السود، والتي قامت بعملية إعادة هيكلة وتوسع وتجميع.

١٠ - وهذه الجماعات ليست متجانسة من حيث دوافعها أو هياكلها أو أساليب عملها. ففي حين يقتصر نشاط العديد منها على الأنشطة الإجرامية، فإن البعض الآخر يعمل بطريقة مماثلة للتنظيمات شبه العسكرية السابقة. ولدى بعض هذه الجماعات هياكل عسكرية وتسلسل قيادي، وهي قادرة على القيام بمراقبة الأراضي ومواصلة تنفيذ عمليات ذات طابع عسكري، ولها توجه سياسي وإيديولوجي مماثل لتوجه قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية السابقة. وأظهرت جماعات أخرى قدرتها على التغيّر، بل وعلى القيام بعمليات مشتركة في بعض الحالات، مشكّلة تحالفات مع غيرها من الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد تسريح التنظيمات شبه العسكرية، و/أو مع جماعات تخوض حرب عصابات، وهو غالبا ما يسبب العنف. ولم تكن هناك أي عمليات تسريح جماعي أو واسع النطاق للجماعات التي تخوض حرب عصابات أو غيرها من الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أنه تمت بالفعل عمليات تسريح فردية لمقاتلين من جميع الجماعات المسلحة.

١١ - وأشار تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن كولومبيا لعام ٢٠١٠ (A/HRC/16/22) إلى زيادة في العنف الناجم عن الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد تسريح التنظيمات شبه العسكرية وأشار بصفة خاصة إلى زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في المذابح المرتكبة في سياق الخلافات بين هذه الجماعات وداخل كل منها ووثّقت فرقة العمل هجمات منهجية ضد المدنيين منسوبة إلى هذه الجماعات المسلحة، ومن ذلك على سبيل المثال التهديدات، والمذابح، وجرائم القتل الانتقائي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، واستخدام الألغام الأرضية.

١٢ - والتشريد المتواصل للمدنيين في كولومبيا سمة رئيسية للنزاع المسلح. وهو نتيجة للمواجهات المسلحة، وأعمال القتل، والمذابح، والتهديدات التي تطال حياة وسلامة ورفاه الأفراد والجماعات، ووجود الألغام الأرضية، وتجنيد الأطفال، وممارسة العنف الجنسي

ضدهم، وحرمانهم من الحصول على الخدمات الأساسية. ووفقا لأرقام قدمتها جهات حكومية، فقد سُجل ٣٨١ ٧٠٠ ٣ شخصا ضمن المشردين داخليا في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى أيار/مايو ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ٤٧٠ ٢٩٤ شخصا جديدا ضمن المشردين داخليا، ٥١ في المائة منهم من الأطفال (٤٢٧ ٦٩ من الفتيات و ٣٢٩ ٧٢ من الفتيان). وتقدّر مصادر غير حكومية أن العدد الكلي للمشردين داخليا هو أكبر بكثير من ذلك، بالنظر إلى النقص في الإبلاغ والتحديات المتصلة بإدارة المعلومات.

١٣ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية مختصة بالكامل بالنظر في القضايا المتصلة بجرائم الحرب في هذا البلد عملا بالمادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي، بعد انقضاء فترة التحفظ الممنوحة للحكومة.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٤ - تنتشر عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبَل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة انتشارا واسعا وتُجرَى بصورة منهجية. ورغم أن طبيعة هذه العمليات وحجمها غير معروفين بالضبط، فقد سجلت فرقة العمل عددا متزايدا من الحالات. وتشير المعلومات التي تلقتها فرقة العمل إلى أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ما زال لديها عدد كبير من الأطفال بين صفوفها. ورغم أن جماعات العصابات تنحو إلى تجنيد الأطفال أساسا في المناطق الريفية، فإن الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة مثل لوس راسترولوس ولوس أورابينوس تفعل ذلك في المناطق الحضرية في معظم الأحيان. ويتعرض أطفال الشعوب الأصلية أو الأطفال المنحدرون من أصول أفريقية - كولومبية بوجه خاص لخطر الوقوع في أيدي جميع هذه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لتجنيدهم واستخدامهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من وقوع حالات تجنيد لأطفال صغار تبلغ أعمارهم ٩ أو ١٠ أعوام. وثبت أيضا أن التهديدات بالتجنيد توجَّه إلى أطفال عمرهم ٨ أعوام.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل من ٣٤٣ حالة لتجنيد واستخدام الأطفال في ٢٣ مقاطعة من المقاطعات في أنحاء البلد البالغ عددها ٣٢، من بينها منطقة ساحل المحيط الهادئ (كاوكا، وتشوكو، ونارينيو، وبالي ديل كاوكا)، ومنطقة ساحل البحر الكاريبي (بوليفار، وسيزار، وكوردوبا، ولا غواخيرا، وماغدالينا) ومناطق الحدود (أراوكا، وكاكيتا، ونورتي دى سانتاندر، وبوتومايو، وسانتاندر، وفاوبيس) ووسط

كولومبيا (أنتيوكيا، وكالداس، وكونديناماركا، وغوافياري، وهويلا، وميتا، وريسارالدا، وتوليما).

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في أنشطة تجنيد الأطفال، بمن فيهم الفتيات. وأشارت التقارير إلى قيام القوات المسلحة الثورية بتجنيد الأطفال والتهديد بتجنيدهم في ١٢١ من البلديات في ٢٢ مقاطعة، في منطقة ساحل البحر الكاريبي (أنتيوكيا، وبوليفار، وكوردوبا، وماغدالينا)، ومنطقة ساحل المحيط الهادئ (كاوكا، وتشوكو، وبوتومايو، وفالي ديل كاوكا)، ومناطق الحدود (أراوكا، وكاكيتا، ونورتي دى سانتاندر، ونارينيو)، ووسط كولومبيا (كونديناماركا، وغوافياري، وميتا، وتوليما). وعلى سبيل المثال في كاوكا، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، قامت القوات المسلحة الثورية بتجنيد فتاتين من فتيات الشعوب الأصلية تبلغان ١١ و ١٥ عاما وصبي عمره ١٥ عاما. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أثناء غارة بالقنابل شنتها القوات العسكرية الكولومبية على ثلاثة من مخيمات القوات المسلحة الثورية، قُتِل أحد الأطفال، البالغ من العمر ١٠ سنوات، من المرتبطين بالقوات المسلحة الثورية، وأصيب بجروح طفلان آخران مرتبطان بها عمر كل منهما ١٦ عاما. وفي أيار/مايو ٢٠١١، في إحدى البلديات بمقاطعة أنتيوكيا، في حادثتين منفصلتين، قامت القوات المسلحة الثورية بتجنيد ١٥ طفلا، وقام جيش التحرير الوطني بتجنيد ١٣ طفلا.

١٧ - ومن المعروف عن القوات المسلحة الثورية أنها تحدد هوية الأطفال بغية تجنيدهم في وقت لاحق في بعض المقاطعات. ففي شباط/فبراير ٢٠١٠، على سبيل المثال، دعا أعضاء القوات المسلحة الثورية أفراد أحد المجتمعات المحلية في مقاطعة أنتيوكيا إلى عقد اجتماع أجروا خلاله حصرا للأطفال وأخبروهم باعتزامهم العودة لتجنيد جميع الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٨ أعوام. ووردت إفادات بحالات مماثلة في تشوكو وبوتومايو. وتستخدم القوات المسلحة الثورية الأطفال في أغراض متنوعة، من بينها حمل الأمتعة، وتصنيع الألغام وغرسها، وشراء الأدوية، وجمع معلومات استخباراتية. كما سُجِّلت أيضا حالة واحدة استُخدِم فيها أحد الأطفال ''كمفجِّر للضحايا'': في آذار/مارس ٢٠١٠ في نارينيو، استخدمت القوات المسلحة الثورية طفلا عمره ١٢ عاما لحمل متفجرات؛ وتم تشغيل المتفجرات عن بُعْد لدى اقتراب الطفل من قسم الشرطة وتم تفجير الطفل.

١٨ - وجرى التثبت من حالات قام فيها جيش التحرير الوطني بتجنيد الأطفال والتهديد بتجنيدهم أو باستخدامهم في ٥٥ من البلديات في ثماني مقاطعات، هي المناطق الممتدة على حدود فنزويلا (أراوكا، ونورتي دي سانتاندر، وسانتاندر) والمقاطعات الساحلية (بوليفار،

وكاوكا، وتشوكو، وماغدالينا، ونارينيو). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في مقاطعة أنتيوكيا، قامت جماعة مسلحة غير تابعة للدولة نشأت في أعقاب تسريح التنظيمات شبه العسكرية تدعى لوس راستروخوس، بناء على طلب جيش التحرير الوطني، بتجنيد ٣٠ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٧ عاما. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، في مقاطعة سيزار، قام أفراد من جيش التحرير الوطني بتجنيد طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما، وقتلوه في وقت لاحق.

١٩ - وأجريت حملات للتجنيد في المدارس لإغواء الأطفال بالعمل كمبلغين و/أو بالانضمام إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، في مقاطعة تشوكو، حاول جيش التحرير الوطني أن يجنِّد صبيين من الشعوب الأصلية، يبلغان من العمر ١٣ و١٤ عاما، في فناء مدرسة. وتدخلت إحدى المدرِّسات لتعطيل عملية التجنيد. واضطر الطفلان والمدرِّسة إلى الفرار لتجنب الانتقام منهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في مقاطعة أنتيوكيا، قام أفراد من جيش التحرير الوطني الباحثين عن أشخاص لتجنيدهم بأخذ ٢٠ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاما وأربعة مدرسين واحتجازهم.

٢٠ - ووردت إفادات بحالات لتجنيد للأطفال والتهديد بتجنيدهم من قِبَل جماعات مسلحة غير تابعة للدولة نشأت في أعقاب تسريح التنظيمات شبه العسكرية، في ١٢٨ من البلديات في ٢٣ مقاطعة، وبوجه خاص في مقاطعات أنتيوكيا، وأتلانتيكو، وبوليفار، وكالداس، وكاوكا، وسيزار، وتشوكو، وكوردوبا، وكونديناماركا، ولا غواخيرا، وماغدالينا، وميتا، ونارينيو، ونورتي دي سانتاندر، وبوتومايو، وسوكري، وفالي ديل كاوكا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ في أنتيوكيا، قامت جماعة لوس راستروخوس بتجنيد نحو ٣٠ طفلا وبيعهم لجيش التحرير الوطني. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في ميتا، قام الجيش الثوري الشعبي الكولومبي بتجنيد طفل. وخلال العام نفسه، أكدت الإفادات بأن ما لا يقل عن ستة أطفال آخرين تم تجنيدهم من قِبَل الجيش الثوري الشعبي الكولومبي في نفس المقاطعة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، أصدر نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم في كولومبيا إنذارا عاجلا بشأن وجود جماعات لوس أغويلاس نغراس، ولوس بايساس، ولوس راستروخوس، في مقاطعة كوردوبا، وهي جماعات ارتكبت مذابح وقامت بتهديد وتجنيد الأطفال في المنطقة، وبخاصة فيما بين مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، في أنتيوكيا، تم تجنيد ما لا يقل عن ١٣ طفلا على يد العديد من هذه الجماعات، ومن بينها لوس بايساس، ولوس راستروخوس، ولوس أورابنيوس.

٢١ - وما زال أطفال الشعوب الأصلية معرضين بشدة لخطر وقوعهم في براثن جميع هذه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بغرض تجنيدهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لاحظ الممثل الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية ''أنه يبدو أن الجماعات المسلحة غير المشروعة، تبدي تجاهلا تاما لمعايير حقوق الإنسان''، وحثها على ''كبح جماح ممارسات تجنيد أطفال الشعوب الأصلية واستخدامهم'' (A/HRC/12/37/Add.9). وأفاد مرصد البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تقريره السنوي لعام ٢٠١٠، عن حدوث زيادة في حالات التجنيد الإجباري لأطفال الشعبين الأصليين سيكواني وغوايابيرو في مقاطعة غوافياري. وفي عام ٢٠١٠، قام جيش التحرير الوطني بتجنيد ما لا يقل عن ١٦ طفلا من أطفال الشعوب الأصلية في مقاطعة تشوكو. أعربت لجنة حقوق الطفل، خلال نظرها في التقرير الأولي لكولومبيا في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح (CRC/C/OPAC/COL/CO/1)، عن قلقها العميق لتعرض الأطفال الكولومبيين من أصل أفريقي وأطفال الشعوب الأصلية بصفة خاصة للتشريد بالإكراه أو القتل لرفضهم التجنيد، نظرا لتأثر مجتمعاتهم المحلية عادة بالنزاع المسلح. وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١، قامت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بتجنيد ما لا يقل عن ثلاثة من أطفال الشعوب الأصلية في مقاطعة كاكيتا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، في مقاطعة كاوكا، قام الجيش الكولومبي بتسليم طفلين كانت القوات المسلحة الثورية قد جندتهما إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. ووردت إفادات بحالات أخرى لتجنيد أطفال الشعوب الأصلية على يد جماعات مسلحة في مقاطعات كاوكا، وكوردوبا، ولا غواخيرا، وغوافياري، ونارينيو، وفاوبيس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢ - وتم توثيق حالات بقيام أفراد القوات العسكرية الكولومبية باستخدام الأطفال لأغراض استخبارية، بما يخالف القانون الجنائي الوطني، والقانون الخاص بالأطفال والمراهقين (القانون ١٠٩٨)، وتوجيهات وزارة الدفاع الوطني. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩، في مقاطعة فالي ديل كاوكا، وردت إفادات بأن أعضاء الجيش الوطني الكولومبي قدموا أغذية لأطفال مقابل الحصول على معلومات عن وجود جماعات مسلحة في المناطق الريفية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، وردت إفادات باستخدام طفلة عمرها ١٣ عاما كمبلِّغة من قِبَل القوات البحرية في إطار عملية عسكرية امتدت ثلاثة أيام في مقاطعة تشوكو. وقد يكون في استخدام الأفراد العسكريين للأطفال في جمع معلومات استخباراتية إخلالا بحقوقهم، وتحميلا لهم بهموم إضافية، وتهديدا لأمنهم بتعريضهم لانتقام الجماعات الأخرى منهم.

٢٣ - ومما يثير القلق حالات الاستجوابات التي تجريها القوات العسكرية الكولومبية للأطفال الذين وقعوا في أسر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو هربوا منها أو أُطلِق سراحهم منها، وكذلك مخالفة أحكام القانون الوطني التي تنص على تسليم الأطفال إلى السلطات المدنية في غضون فترة زمنية لا تتجاوز ٣٦ ساعة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، في مقاطعة سيزار، خضعت طفلتان - كانت أسرتاهما قد نزحتا بعد تلقي تهديدات من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بتجنيدهما - للاستجواب من قِبَل أفراد الجيش الوطني الكولومبي سعيا للحصول على معلومات عن الجماعة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، استسلم ١٢ صبيا وفتاتان و ٩٤ من البالغين كانت جماعة لوس راستروخوس قد جندتهم، إلى القوات العسكرية الكولومبية في مقاطعة تشوكو، وتم نقلهم إلى قاعدة عسكرية في مقاطعة أنتيوكيا، حيث تم احتجازهم لمدة ٣٨ يوما. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استسلم طفلان جندتهما القوات المسلحة الثورية، إلى القوات العسكرية الكولومبية. وتم احتجازهما في قاعدة عسكرية لمدة أربعة أيام. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، في مقاطعة ميتا، خضع طفل عمره ١٢ عاما اعتُبِر من أعضاء إحدى جماعات العصابات، للاستجواب من قِبَل القوات العسكرية الكولومبية عن وجود الجماعة في المنطقة.

٢٤ - ورغم أن القانون المتعلق بالأطفال والمراهقين يحظر إشراك الأطفال في الأنشطة العسكرية والعمليات النفسية والحملات المدنية - العسكرية والأنشطة المشابهة، فقد ظلت القوات العسكرية الكولومبية تشرك الأطفال في الأنشطة المدنية - العسكرية، وتقيم برامج معينة مثل برنامج كلوب لانسيتاس الذي يهدف إلى إنشاء قدر من التقارب بين الجيش والمجتمع المحلي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعرب نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم عن القلق إزاء طلب القوات العسكرية الكولومبية بإشراك الأطفال في برنامجين بعد الدوام الدراسي هما بوليسيا سيفيكا خوفينيل وكلوب لانسيتاس، في مقاطعة ميتا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، شارك ٦٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ عاما، مضافا إليهم ٣٠٠ من المراهقين، في برنامج ''إجازات الإثارة'' في أراوكا، اشتمل على زيارات إلى ألوية عسكرية وتفاعلات مع الجنود. وهذه الأنواع من الأنشطة تعرِّض الأطفال للخطر وتكشفهم أمام انتقام الجماعات المسلحة فيما بعد.

٢٥ - وطبقا لما سلمت به المحكمة الدستورية في كولومبيا والمجلس الوطني المعني بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمنع التجنيد (CONPES 3673، ٢٠١٠)، فإن تجنيد الأطفال والنزوح الداخلي مسألتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، سُجلت حالة التهديد بالتجنيد كسبب للتشرد في السجل الكولومبي للمشردين. ففي حالات كثيرة، يكون النزوح هو الخيار الوحيد أمام الأسر التي تحاول تجنب تجنيد أطفالها من قِبَل جماعات مسلحة

غير تابعة للدولة. ووفقا لإفادات اللجنة المعنية برصد السياسات العامة المتعلقة بالتزوح الداخلي في كولومبيا، فإنه في عام ٢٠٠٨، أفادت حوالي ٢ ٦٠٠ أسرة نازحة بأن التجنيد هو السبب وراء نزوحها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، نزحت ١٠ أسر كنتيجة للتهديدات التي تلقتها من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، التي اتهمتهم بالعمل كمبلِّغين لدى القوات العسكرية الكولومبية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، نزح في أنتيوكيا ١١ صبيا وفتاتان تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٦ عاما، وذلك لتجنب تجنيدهم من قِبَل القوات المسلحة الثورية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي آذار/مارس ٢٠١١، في مقاطعة ميتا، أُجبِرَت أسرتان على التزوح في أعقاب تهديد القوات المسلحة الثورية بتجنيد أطفالهما.

باء – قتل الأطفال وتشويههم

٢٦ – ما زال الأطفال يقعون ضحايا للقتل والتشويه أثناء المعارك، نتيجة للهجمات العشوائية، والألغام الأرضية، وكذلك الذخائر غير المنفجرة. وارتكبت غالبية حالات قتل وتشويه الأطفال بواسطة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في ما لا يقل عن ١٠ مقاطعات هي: أراوكا وأنتيوكيا وبوتومايو وبوليفار وسانتاندر وسيزار وكاوكا وكوردوبا وميتا ونارينيو. ووفقا لتقرير المعهد الوطني للطب الشرعي وعلوم الأدلة الجنائية، تم توثيق هذه الانتهاكات الخطيرة في ٥ في المائة فقط من الحالات (١٢٨ حالة)، منها ٩٧ حالة تشمل أطفالا قُتلوا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، نتيجة لما وصفه المعهد بأنه ”عنف اجتماعي وسياسي“.

٢٧ – وأُبلغ عن حالاتٍ قُتل فيها أطفال على أيدي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على سبيل المثال، تُوفي ثلاثة أطفال نتيجة لهجوم شنته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على بلدة تقع في مقاطعة نارينيو. وفي مقاطعة كاوكا، قُتل صبي عمره ٥ أعوام في أيار/مايو ٢٠١٠ عندما اعتدت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على أُم ذلك الطفل، التي كانت تعمل مستشارة في البلدية؛ وفي حادث آخر منفصل وقع في كاوكا أيضا، قُتل صبي عمره ١١ عاما وفتاة عمرها ١٧ عاما أثناء هجوم بالقنابل شنته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

٢٨ – وتأكد أيضا مقتل أطفال وتشويههم على أيدي جماعات مسلحة أخرى. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قُتل في مقاطعة كاوكا صبي عمره ١١ عاما على أيدي عناصر من جيش التحرير الوطني، وكان هذا الصبي قد شهد جريمة قتل والده بأيدي عناصر من

تلك الجماعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قُتلت فتاتان تبلغان من العمر ١٤ عاما و ١٥ عاما، على أيدي أعضاء في جماعة ''لوس راستروخوس – Los Rastrojos''، لأنهما رفضتا اغتيال رئيس بلدية في مقاطعة أنتيوكيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، قُتلت فتاة عمرها ١٧ عاما في مقاطعة كوردوبا على أيدي أفراد من جماعة ''لوس أُوربنيوس – Los Urabeños''، لأنها قاومت الاعتداء الجنسي عليها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، في مقاطعة كوردوبا، قُتل صبيان وفتاة على أيدي جماعة ''لوس راستروخوس – Los Rastrojos''. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠ في مقاطعة ميتا، طُعنت فتاة عمرها ١٥ عاما حتى الموت على أيدي أفراد من الجيش الثوري الشعبي الكولومبي لمكافحة الإرهاب. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، قُتل في مقاطعة أنتيوكيا، صبي عمره ١٠ أعوام رميا بالرصاص على أيدي مجموعة مسلحة مجهولة أمام والدته، وهي زعيمة محلية قُتلت هي أيضا في وقت لاحق.

٢٩ - وما زال الأطفال يقعون ضحايا للمعارك الدائرة بين القوات العسكرية الكولومبية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي آذار/مارس ٢٠١١ في مقاطعة كاوكا، تُوفي أربعة صبية وفتاة واحدة، ممن جندتهم القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، عندما قصفت القوات العسكرية الكولومبية المعسكر الذي كانوا فيه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قُتل صبي عمره ١١ عاما وأُصيب ثلاثة صبية آخرون، بلغت أعمارهم ٩ أعوام و ١٠ أعوام و ١١ عاما، بجروح في هجوم شنته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على الشرطة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في مقاطعة كاوكا، أطلقت طائرة هليكوبتر تابعة لقوات الجيش الكولومبي النار من مدفع رشاش على دار للأطفال تابعة للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة أثناء مواجهات مسلحة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وأصاب طلق ناري طفلة في الثالثة من عمرها وتسبب في بتر ساقها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أُصيبت معلمة وطفلها في مقاطعة كاوكا من جراء تبادل لإطلاق النار بين الجيش والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ في مقاطعة غوافياري، أُصيب ثلاثة أطفال في مدرسة بجروح، بعد وقوعهم في مرمى النيران المتبادلة ردا على هجوم شنه قناصة من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

٣٠ - وطبقا لمرصد البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تُوفي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ٣٣٠ شخصا، بينهم ٢٧ طفلا (٢٠ صبيا و ٧ فتيات) في ٦٨ مجزرة، ارتكبتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في ١٦ مقاطعة من مقاطعات البلد، وبشكل أساسي في أراوكا وأنتيوكيا وفالي ديل كاوكا وكوردوبا ونارينيو. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه٢٠١١، أفاد المرصد أن المذابح قد زادت

بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بالعام السابق؛ وأن ٣٢ مذبحة قد ارتكبت حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد تأثرت بشكل خاص مجتمعات الآوا من السكان الأصليين في مقاطعة نارينيو، نظرا لأنها تعيش في منطقة زراعة المخدرات والاتجار فيها، وحيث تُوجد الجماعات المسلحة. وفي الفترة من شباط/فبراير وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قُتل ما لا يقل عن تسعة أطفال من أبناء شعب الآوا الذي ينتمي للشعوب الأصلية في المجازر التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مقاطعة نارينيو، لقي اثنان من الأطفال وخمسة أشخاص آخرون ينتمون لشعب الآوا من الشعوب الأصلية حتفهم حرقا عندما أشعلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي النار في حافلة سياحية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ في مقاطعة كاوكا، زُعم أن خمسة أفراد ينتمون لأسرة من الشعوب الأصلية، من بينهم طفلان يبلغ عمر أحدهما عامين ويبلغ عمر الآخر ٨ أعوام، قُتلوا بأيدي جماعة ''لوس راستروخوس – Los Rastrojos''.

٣١ - ورغم أن المعلومات الحكومية تشير على ما يبدو إلى انخفاض حالات الإعدام خارج نطاق القانون التي تتم على أيدي قوات الأمن الكولومبية، فقد أُبلغ عن بعض الحالات. وحتى آب/أغسطس ٢٠١١، سجل مكتب المدعي العام ٧٨٨ ٢ حالة إعدام خارج نطاق القانون، في ٢٩ مقاطعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، زُعم في مقاطعة هويلا أن طفلا، كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي قد جندته من قبل وأُصيب بجروح في مواجهات مع القوات المسلحة الوطنية، أُعدم في وقت لاحق على أيدي أفراد تلك القوات.

٣٢ - وما زالت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تُؤدي إلى عواقب وخيمة على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وطبقا لإفادة البرنامج الرئاسي المتكامل للإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقع ١١٦ طفلا (٢٢ فتاة و ٩٤ صبيا) ضحايا للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويُقدر أن حجم المشكلة أكبر بكثير من ذلك لأن الكثير من الضحايا لا يبلغون عن هذه الحوادث. وأُفيد عن وجود ألغام أرضية بشكل أساسي في ١٢ مقاطعة هي: أراوكا وأنتيوكيا وبوتومايو وتوليما وغوافياري وفالي ديل كاوكا وكاكيتا وكاوكا وكوردوبا وميتا ونارينيو ونورتي دي سانتاندر. وقد تأثر السكان من الشعوب الأصلية إلى حد كبير، وبخاصة في مقاطعتي غوافياري وكاوكا. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٩، تُوفي طفل وأُصيب آخران بجروح خطيرة في مقاطعة ميتا بعد اللعب بجهاز متفجر في ميدان للرماية تابع لكتيبة من الجيش الوطني الكولومبي.

٣٣ - وما زالت الألغام الأرضية تُزرع، بصورة رئيسية من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في مقاطعة

أراوكا، وطبقا لتقرير أصدره مكتب أمين المظالم في كولومبيا، قُتل صبي عمره ٨ أعوام وأُصيب صبي عمره ٦ أعوام بسبب لغم أرضي. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، وفي حالتين منفصلتين في مقاطعتي أنتيوكيا وكاوكا، أُصيب صبي وفتاة، يبلغ عمر كل منهما ١٢ عاما، بجروح جراء ألغام أرضية يُزعم أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي زرعتها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠ في مقاطعة أراوكا، فَقَدَ صبيٌ يبلغ من العمر ١٢ عاما ساقيه في حادث انفجار لغم أرضي. وبعد ذلك، تقاضت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من أسرة هذا الصبي ثمن اللّغم.

جيم – العنف الجنسي الجسيم ضد الأطفال

٣٤ – ما زالت الحالات الفعلية لارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال أكبر بكثير مما يُبلغ عنه في كولومبيا. ولا تُوجد عمليات منتظمة لجمع المعلومات، ولا تُوجد سجلات رسمية عن عدد حالات العنف الجنسي التي ارتكبت ضد الأطفال. فكثير من الضحايا أو أسرهم لا يبلغون عن حالات الاعتداء خوفا من انتقام الجناة أو بسبب عدم الثقة في نظم الدولة لتحقيق العدالة أو توفير الحماية. ولا يملك الضحايا ولا أسرهم عادة إمكانية الاستفادة من الإجراءات والآليات المتبعة لمعالجة هذه الانتهاكات، وهم ليسوا على وعي بها ولا يفهمونها.

٣٥ – وفي كثير من الأحيان، فإن الفتيات، اللاتي تجندهن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أو اللاتي يرتبطن بهذه الجماعات، يتعرضن لأعمال عنف جنسي جسيمة ومتكررة. وكثيرا ما يُكرهن على إقامة علاقات جنسية مع بالغين وهن في سن مبكرة، ويُجبرن على الإجهاض إذا حملن. ويُجبرن أحيانا أيضا على استعمال موانع حمل كثيرا ما تكون غير كافية وضارة. وفي عام ٢٠٠٩، وردت معلومات تُفيد بأن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أجبرت فتيات حوامل على الإجهاض، في مقاطعة كاوكا.

٣٦ – وفي عام ٢٠١٠ في مقاطعة بوتومايو، قامت مجموعة مكونة من أربعة رجال مسلحين ينتمون إلى جماعة مسلحة مجهولة غير تابعة للدولة بالاعتداء الجنسي على فتاتين يبلغ عمر كل منهما ١٧ عاما. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، وفي مقاطعة ميتا، تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاما للتعذيب والاعتداء الجنسي والتشويه عندما قام الجناة بقطع ثدييها، وقُتلت على أيدي عناصر من الجيش الثوري الشعبي الكولومبي. وشُردت أسرة هذه الضحية نتيجة لذلك. وفي آذار/مارس ٢٠١١، في مقاطعة نارينيو، اغتُصبت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما، ثم أُجبرت على تنظيف مكان عام وهي عارية، وعُذبت وأُرغمت على أكل الفضلات البشرية، وقُتلت أمام الناس في المجتمع المحلي على أيدي جماعة ”لوس راستروخوس –

Rastrojos Los''، التي حذرت من أن هذا الإجراء الانتقامي سيكون مصير كل من يتقدم بشكاوى ضدها.

٣٧ - وقد عرّض النزاع المسلح أيضا الأطفال لخطر الاستغلال الجنسي. ففي أيار/مايو ٢٠٠٩، قام أعضاء في جماعة ''لوس راستروخوس - Los Rastrojos'' في مقاطعة بوتومايو بعرض أموال على طالبات مدرسة البنات مقابل إقامة علاقات جنسية معهن. وفي عام ٢٠١١، تعرض أطفال مجتمعات الشعوب الأصلية في مقاطعة غوافياري، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاما، ومعظمهم من الفتيات، للاغتصاب المتكرر والاستغلال الجنسي على أيدي جماعات مسلحة.

٣٨ - ووردت أيضا تقارير عن حالات عنف جنسي ارتكبها أفراد من القوات العسكرية الكولومبية وأفراد من الشرطة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩ في مقاطعة غوافياري، زُعم أن فتاة من الشعوب الأصلية تبلغ من العمر ٥ أعوام وقعت ضحية اعتداء جنسي ارتكبه أحد أفراد القوات العسكرية الكولومبية. وفي الشهر نفسه، اغتُصبت فتاتان في مقاطعة أنتيوكيا يبلغ عمر كل منهما ١٥ عاما، وتعرضتا للاعتداء على يدي أحد أفراد القوات العسكرية الكولومبية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ في مقاطعة أراوكا، أُفيد أن أحد أفراد القوات العسكرية الكولومبية اغتصب فتاة عمرها ١٤ عاما. وزُعم أن فتاة أخرى عمرها ١٣ عاما تعرضت للاغتصاب، بالقرب من مدرستها، على أيدي أفراد من القوات العسكرية الكولومبية التي يُوجد موقعها بالقرب من هذه المدرسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في مقاطعة أراوكا، أُفيد بأن أحد أفراد القوات العسكرية الكولومبية قام باغتصاب فتاتين مرارا وفي وقت لاحق، قتلت إحدى الفتاتين، مع أخويها، بأيدي عناصر أفراد القوات المسلحة في ما يتصل بحالات الاغتصاب. وذكر أن أحد الصبيين اغتصب قبل قتله.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٩ - في الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ حالات استهداف مدارس أثناء مواجهات بين القوات المسلحة الكولومبية وجماعات مسلحة غير تابعة للدولة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٠، مثلا، اقتحم أفراد من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، مدرسة ريفية في مقاطعة نارينيو كان سكان أصليون مجتمعين فيها. ثم شنَّ أفراد من القوات المسلحة الكولومبية هجوما على القوات المسلحة الثورية لكولومبيا التي كانت موجودة داخل المدرسة، مما أسفر عن تشريد ٣٠٠ من السكان الأصليين الذين كان كلا الطرفين يشتبه في أنهم يدعمون الطرف الآخر. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ في كاوكا، انفجرت قنبلة في مدرسة ريفية يُزعم أنها كانت تستهدف القوات

المسلحة الكولومبية التي كانت موجودة في المدرسة في ذلك الوقت. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠ في كاوكا أيضا، تعرضت عدة مدارس لهجمات وتلقى تسعة معلمين تهديدات من قبل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. ورغم أن حالات الاعتداء على المستشفيات أقل تواترا من حالات الاعتداء على المدارس، فقد أُبلغ، عن وقوع هجوم شنته القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، على مستشفى في كاوكا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٠ – وألحقت المواجهات المسلحة أضرارا بالمدارس، مما عرَّض التلاميذ للخطر، لا سيما في كاوكا. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، في غوافياري، أصيب صبيان وفتاة كانوا يحضرون درسا برصاصات أطلقتها القوات المسلحة الكولومبية ردا على هجوم شنه قناصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قُتل صبي يبلغ من العمر ١١ عاما في ساحة مدرسة بعد إصابته برصاصة طائشة يُعتقد أن أحد أفراد القوات المسلحة الكولومبية أطلقها أثناء تنفيذ عملية ضد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، في كاوكا. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ في كاوكا أيضا، أدت الاشتباكات التي وقعت بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والقوات المسلحة الكولومبية إلى إيقاف الدروس إلى أجل غير مسمى في ثلاث من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين على الأقل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في كاوكا أيضا، أُصيبت معلمة وفتاتان تبلغان من العمر ١٣ و ١٥ عاما في تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة الثورية والقوات المسلحة الكولومبية.

٤١ – واعتدت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أيضا على المعلمين، مما أدى إلى بث الخوف في صفوف السكان المحليين، وحدا بالأطفال إلى الانقطاع عن الدراسة، وأجبر المدارس في بعض الأحيان على إغلاق أبوابها. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في أراوكا، قُتل معلم من السكان الأصليين على يد أشخاص يشتبه في أنهم ينتمون إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي أطلقوا النار عليه أمام تلاميذه. وكنتيجة لذلك، تشرد كافة السكان الأصليين الذين كانوا موجودين في تلك المنطقة. ووفقا لمرصد البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، شهد عام ٢٠١٠ مقتل ٢٢ معلما في ١٠ مقاطعات. وأورد المرصد في تقريره السنوي لعام ٢٠١٠ أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بما فيها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، ولوس استروخوس، ولوس أوريبينيوس، ولوبايساس هددت المعلمين بسبب تزعمهم لمبادرات مجتمعية تنبذ العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وأفاد المرصد أن الدور الذي اضطلع به المدرسون في المجالين الاجتماعي والمجتمعي أدى إلى اتهامهم من قبل بعض الجماعات المسلحة غير الشرعية، بالتواطؤ مع الطرف الآخر. وبين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٠،

زُعم في كاوكا أن معلمين قُتلا على يد عناصر تنتمي للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. وبعد ذلك، تعرض جميع المعلمين العاملين في منطقة ريفية في تلك المقاطعة للتهديد من قبل القوات المذكورة. وتعرض المعلمون للتشريد الداخلي، مما أدى إلى حرمان ٣٢٠ طفلا من التعليم.

٤٢ - ولا يزال الأطفال يتعرضون للخطر بسبب الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة التي تُترك أحيانا في المدارس أو حولها. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في هويلا، زرعت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي ألغاما في منطقة تبعد ٣٠٠ متر عن إحدى المدارس، مما عرض ٥٠ تلميذا ومجتمعهم المحلي للخطر. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، في أنتيوكيا، زُعم أن ألغاما زُرعت في منطقة محيطة بإحدى المدارس بسبب إقامة مركز اقتراع فيها. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، في بالي ديل كاوكا، احتمت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي بمدرسة لمهاجمة القوات المسلحة الكولومبية وخلفت وراءها حقل ألغام تحتم بسببه وقف الدروس لفترة تزيد عن ستة أشهر.

٤٣ - وأُبلغ عن وقوع العديد من حالات احتلال المدارس من قبل القوات المسلحة الكولومبية وعن وجود وحدات عسكرية بالقرب من المدارس. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، احتلت القوات المسلحة الكولومبية مدرسة في كاوكا. فحث المعلمون وأولياء الأمور وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي أفراد القوات المسلحة على مغادرة المدرسة. وجرى التحقق من وجود عدة نقاط تفتيش عسكرية أقيمت بالقرب من المدارس. ففي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مثلا، أجرت القوات المسلحة الكولومبية عمليات تفتيش للمركبات على مقربة من المدارس في بوتومايو ونارينيو. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، احتلت مجموعة من جنود القوات المسلحة الكولومبية مدرسة في بالي ديل كاوكا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، في مقاطعة كاوكا، احتُجز ٣٠٠ طفل بسبب مواجهة بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والقوات المسلحة الكولومبية التي نصبت خيامها في ملعب كرة القدم في المدرسة.

٤٤ - وأُبلغ أيضا عن تعرض العاملين في القطاع الطبي لتهديدات وعن فرض قيود على تقديم الخدمات الصحية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في مقاطعة أراوكا، أدت التهديدات التي وجهتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى العاملين في مركز صحي إلى تشريد أولئك العاملين داخليا ووقف أنشطة المستشفى. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، هاجمت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي سيارة إسعاف كانت تقل جريحا في منطقة ريفية في مقاطعة نورتي دي سانتاندير. وجرى تعليق خدمات الرعاية الطبية في المنطقة بعد هذا

الحادث. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في أراوكا، اعترضت جماعة مسلحة لم يتسن تحديد هويتها سبيل فريق طبي تابع لمعهد الصحة العامة المحلي واستولت على المركبة التي كانت تقله. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، في مقاطعة غوافياري، احتجزت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي موظفي الرعاية الصحية التابعين لمنظمة غير حكومية لمدة يومين أثناء قيامهم بمهمة متابعة في مجتمعات الشعوب الأصلية.

هاء – حرمان الأطفال من المساعدة الإنسانية

٤٥ – لا تزال القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية بسبب نشاط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ووجود الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، واستمرار الأعمال العدائية، تؤثر سلبا على إيصال المساعدة الإنسانية بما في ذلك من المنظمات غير الحكومية، وعلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في أنتيوكيا، وأراوكا، وكاوكا، وكاكيتا، وتشوكو، وغوافياري، وهويلا، وميتا، وكوردوبا، ونارينيو، ونورتي دي سانتاندير.

٤٦ – وأعرب عن القلق لأن تنفيذ الخطة الوطنية لبسط سلطة الدولة على البلد، والتي تهدف إلى فرض السيطرة العسكرية للدولة على مناطق النزاع الواقعة خارج سيطرتها، وإقامة مؤسسات الحكم المدني، وتقديم الخدمات العامة عن طريق اتّباع نهج مدني – عسكري، أمور حالت، في بعض الأحيان، دون إيصال المساعدة الإنسانية والتزام الحياد وجعلت السكان المدنيين أكثر عرضة للأعمال الانتقامية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مثلا، في أنتيوكيا، هددت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي بشن هجوم على مجتمع ريفي إذا استفاد من الأنشطة المدنية – العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة الكولومبية في المنطقة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، في نارينيو، ذكرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي أن الأنشطة المدنية – العسكرية المنفذة عملا بالخطة الوطنية لبسط سلطة الدولة إنما هي جزء من استراتيجية لمكافحة التمرد تتلقى دعما دوليا وأعلنتها هدفا عسكريا. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أعلنت القوات المذكورة أن أحد برامج المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في مقاطعة نارينيو ما هو إلا مبادرة لمكافحة التمرد ترتبط بالخطة الوطنية لبسط سلطة الدولة.

٤٧ – وعزل المجتمعات المحلية الناجم عن الأعمال التي تنفذها العناصر التابعة للدولة وغير التابعة لها، يؤثر على الأطفال والشعوب الأصلية أكثر من غيرهم. وعلى سبيل المثال، في تشوكو في نيسان/أبريل ٢٠١٠ عُزل سكان ينتمون لشعب إمبيرا الأصلي لمدة ١٠ أيام كنتيجة لمواجهات مسلحة وقعت بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الكولومبية.

٤٨ - وفرضت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي حالة ''الإضراب القسري بقوة السلاح'' التي تمنع حرية حركة السلع والأشخاص وتحتم وقف الأنشطة الاقتصادية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير أساسا في مقاطعات أراوكا وتشوكو وبوتومايو. وأدى ذلك إلى عزل العديد من البلديات وحرمانها من الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مثلا، أدت حالة الإضراب المسلح التي فرضتها تلك الحركة المتمردة إلى تعليق حركة النقل البري بالكامل في أراوكا، مما أدى إلى توقف المعونة الغذائية التي تقدمها إحدى المنظمات الإنسانية.

٤٩ - وأُبلغ عن فرض قيود على إيصال المساعدة الإنسانية بسبب الأنشطة التي تقوم بها القوات المسلحة الكولومبية في بعض المقاطعات. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٩، في المناطق الريفية الواقعة في أنتيوكيا، فرضت القوات المسلحة الكولومبية قيودا على كمية الغذاء المسموح لكل عائلة بنقلها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وفي أعقاب عمليات نفذتها القوات المسلحة الكولومبية في نارينيو، أدى الوجود المزعوم لمخلفات الحرب من المتفجرات إلى الحد من قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى السكان المتضررين. وأدت نقاط التفتيش التي أقامتها القوات المسلحة الكولومبية أيضا إلى فرض قيود على كمية الغذاء والبنزين والأسمدة التي كان مسموحا للسكان المدنيين بإحضارها إلى المجتمعات الريفية في بعض المناطق الواقعة في كاوكا، ونارينيو، وبوتومايو، وبايي ديل كاوكا.

٥٠ - والمعلومات المتوفرة محدودة للغاية ولا سيما بالنسبة لعمليات اختطاف الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مثلا، اختطفت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في أنتيوكيا صبيا يبلغ من العمر ١٣ عاما. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، في أروكا، احتُجزت محامية وابنتها البالغة من العمر ١٤ عاما لمدة ثلاثة أيام. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ في غوافياري، هرب اثنان من أفراد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي واقتادا معهما فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما، احتجزتها المجموعة رهينة لمدة ستة أشهر. وفي أيار/مايو ٢٠١١ في نارينيو، اختُطفت فتاة من الشعوب الأصلية تبلغ من العمر ١٤ عاما، وهي شقيقة لأحد قادة المجتمع المحلي، وتعرضت للتعذيب لمدة أربعة أيام من قِبَل أفراد يُزعم أنهم أعضاء بجماعة لوس راستروخوس ''Los Rastrojos''.

واو - حالات الاختطاف

٥١ - وبحسب ما أفاد به مرصد البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، شهدت الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩، انخفاضا في العدد الإجمالي لحالات الاختطاف بواقع ٥١ في المائة، ثم ارتفعت في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بنسبة ٣٢ في

المائة. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى نهاية عام ٢٠١٠ أفادت إحصائيات حكومية باختطاف ٤٩٥ شخصا، منهم ٥١ طفلا. وتتحمل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي المسؤولية عن ١٤٥ حالة من حالات الاختطاف تلك، وجيش التحرير الوطني عن ٥٥ منها، والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة عن ٣٩ منها. وحدثت عمليات الاختطاف تلك في ٢٩ مقاطعة من المقاطعات الـ ٣٢، وتركزت في أنتيوكيا، وبوغوتا، وكالداس، وكاساناري، وكوديناماركا، وفالي ديلكاوكا، وبيتشادا. ولم يتم تصنيف هذه الإحصائيات حسب الدافع و/أو السياق.

رابعا – متابعة توصيات الأمين العام والاستجابة البرنامجية للانتهاكات الجسيمة

منع الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال

٥٢ – بذلت الحكومة جهودا لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وللتصدي لذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بأنشطة للدعوة والوقاية في ١٣٩ بلدية تنتمي إلى ٣٢ مقاطعة. ودعمت الأمم المتحدة هذه الجهود بتعزيز قدرة الأمانة التقنية للّجنة وتيسير عملها على مستوى البلديات، كما طورت بعض مؤسسات اللجنة برامج مخصصة ترمي إلى منع التجنيد.

٥٣ – واتخذت الحكومة خطوات من أجل إنشاء وتطوير إطار سياسات عامة قوي لإدراج حقوق الطفل وحماية الأطفال ومنع تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في خطط التنمية الوطنية والمحلية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمد المجلس القومي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وثيقة إطارية حول منع تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة (CONPES 3673). وتعرض الوثيقة تفاصيل سياسات الدولة من أجل منع التجنيد وتقدم توجيهات بشأن تخصيص وتوزيع الموارد العامة على البرامج التي تركز على منع التجنيد. غير أنه لا زالت هناك حاجة إلى بذل الجهود من أجل ضمان تنفيذها وتمويلها واتساقها بفعالية مع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ المعنونة ''الرخاء للجميع'' والتي أقرت في أيار/مايو ٢٠١١.

٥٤ – وتبين خطة التنمية الوطنية رؤيا الحكومة للتنمية، في جملة أمور، أحكاما واضحة بشأن حماية الفئات المستضعفة والتماسك الاجتماعي والعدالة والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، والوقاية من العنف الجنسي والاهتمام به.

٥٥ - وتمشيا مع مسؤوليات الحكومات المحلية كما وردت في قانون الطفولة والمراهقة لعام ٢٠٠٨ قامت ست مقاطعات (أنتيوكيا، وقرطبة، وكوندينامركا، وميطا، ونارينيو، وبوتومايو) حتى الآن بإنشاء آليات تنسيق على الصعيد المحلي لمنع التجنيد، وذلك بمشاركة الحكومات البلدية والمجتمع المدني والأمم المتحدة. ويمثل هذا تقدما في منع تجنيد واستخدام الأطفال على الصعيد الإقليمي والمحلي، كما أن عدة منظمات محلية وغير حكومية تقوم بوضع وتنفيذ مشاريع محددة لمنع تجنيد الأطفال. وسيكون من الأهمية بمكان أن يدعم المسؤولون المنتخبون خلال الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ استمرارية الاتفاقات والسياسات المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

٥٦ - وفي عام ٢٠١١، عملت وزارة الخارجية على وضع برنامج وقائي يركز على ٢٩ بلدية تتضرر بشكل خاص بتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي الأشهر المقبلة، من المقرر أن تنفذ عدة مشاريع تركز على أنشطة اجتماعية وتعليمية وترفيهية وتدريبية لمنع التجنيد في صفوف الأطفال والشباب في المناطق الأكثر تعرضا لهذا الخطر. وبصورة منفصلة، تتولى وزارة التعليم مراقبة المدرسين المعرضين للتهديد من جانب الجماعات المسلحة وقامت بنقلهم. ومن ٦٠٠ مدرس معرضين للتهديد، تم نقل ٢٨٢ بصورة مؤقتة، ويوجد ٣٨ منهم خارج البلد، و لـ ٣٥ منهم وضع مؤقت، وتتولى الشرطة الوطنية إجراء تقييم للخطر.

٥٧ - وعلى الرغم من هذا التقدم، هناك تحديات لا تزال قائمة، وينبغي للجنة المشتركة بين القطاعات أن تعزز دورها في التنسيق والقيادة وأن تضمن، في نفس الوقت، الاستدامة التمويلية والقدرة المؤسسية للمبادرات المتخذة. كما أن هناك حاجة لإجراءات إضافية لتوفير المساعدة الفورية لحماية الأطفال الأكثر ضعفا.

إعادة إدماج الأطفال وحمايتهم

٥٨ - واصل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة، تنفيذ برنامج لحماية وإعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ومنذ عام ١٩٩٩، ساعد البرنامج ما مجموعه ٦٨١ ٤ طفلا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضم ٨٨١ طفلا إلى البرنامج.

٥٩ - ومما يبعث على القلق بشأن البرنامج فيما يتعلق بأنشطة المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة إمكانية الاستفادة منه المتاحة للأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والذين ظهروا بعد تسريح المنظمات شبه العسكرية. و لم يستفد الأطفال الذين انفصلوا عن هذه الجماعات بشكل موحد من المساعدة على إعادة الإدماج؛

وقد تم بدل ذلك توجيه بعضهم إلى مكتب المدعي العام نظرا لعلاقتهم بمن تعتبرهم الحكومة عصابات إجرامية.

التصدي للإفلات من العقاب ومعالجة جبر الأضرار

٦٠ - يمثل اعتماد قانون الضحايا واستعادة ملكية الأراضي في حزيران/يونيه ٢٠١١ تطورا هاما في كفالة جبر الأضرار لضحايا النزاع. ويشمل القانون بابا خاصا بالعناية بالأيتام، والأطفال ضحايا التجنيد، أو المصابين بالألغام الأرضية. ويشكل إنفاذ تدابير جبر الضرر تحديا خاصا في سياق النزاع المسلح المستمر نظرا لوجود مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة في المناطق التي ستقدم فيها الطلبات. ومن المؤسف أنها لا تشمل تدابير جبر الأضرار هذه الأطفال الذين انفصلوا أثناء تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، ولا البالغين الذين كانوا ضحايا للتجنيد عندما كانوا أطفالا، ولم يتمكنوا من الإفادة من التسريح قبل بلوغ سن الثامنة عشرة.

٦١ - وفي الفترة الواقعة بين سنة ٢٠٠٨ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تم اتخاذ ستة قرارات قضائية في سياق آلية العدالة الانتقالية بموجب قانون العدل والسلام. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، سجلت وحدة العدل والسلام بمكتب النائب العام ما مجموعه ١ ٤٤٨ قضية معترف فيها بتجنيد الأطفال واستخدامهم من بينهم ٢ ٢١٥ طفل اعتبروا ضحايا. وتم توجيه ما مجموعه ٤٣٣ اتهاما بالتجنيد غير القانوني بموجبها تم تسجيل ٦٦٦ طفلا كضحايا (ولم يكن جميعهم ضحايا للتجنيد والاستغلال). وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

٦٢ - ونظرا لأن آلية جبر الأضرار من خلال القضاء لم تكن على القدر المتوقع من الفعالية في سنة ٢٠٠٨، أصدرت الحكومة المرسوم رقم ١٢٩٠ الذي وضع برنامجا على مدى سنتين لجبر أضرار الضحايا من خلال عملية إدارية. وبين سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، منح البرنامج تعويضات مالية إلى أكثر من ٣٧٥ ٢٦ من أصل ما يفوق ٠٠٠ ٢٨٠ ضحية مسجلة، منهم ٤٠٣ من الأطفال الذين انفصلوا عن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

٦٣ - وقد شُرع في اتخاذ إجراءات قضائية ضد أعضاء الجماعات شبه العسكرية الذين نشطوا بين سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، في منطقة سييرا نيفادا دي سانتا مارتا، شرع مكتب النائب العام في اتخاذ إجراءات قضائية ضد أحد الأعضاء السابقين بجماعة شبه عسكرية من أجل إنجاب ١٩ طفلا من مراهقات كُنَّ دون سن ١٨ سنة عند وضع أبنائهن. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، في نورتي دي سان تاندير، شُرع في اتخاذ

إجراء قضائي ضد عضو آخر من الأعضاء السابقين بجماعة شبه عسكرية من أجل التعذيب والاستعباد الجنسي المرتكبين في حق ٢٥ امرأة وفتاة على الأقل.

٦٤ - ويحدد نظام الإنذار المبكر التابع لديوان المظالم الحالات التي تنطوي على خطر ويبلغ بها لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات التي تتولى وزارة الداخلية والعدل تنسيقها. وتقيِّم هذه اللجنة ضرورة إطلاق إنذار مبكر وتحدد التدابير التي ينبغي لمختلف المؤسسات اتخاذها، ومع ذلك، لا تؤدي كل التقارير المتعلقة بوجود خطر إلى إطلاق إنذار مبكر. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدد نظام الإنذار المبكر ١١٨ حالة تنطوي على مخاطر وتتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال في ١٥٥ بلدية في ٢٤ مقاطعة. ولم تصدر اللجنة إنذارات مبكرة سوى في ٤٦ حالة منها.

بناء القدرات والتدريب على حماية الأطفال

٦٥ - في سنة ٢٠٠٩، وضعت القوات العسكرية الكولومبية بدعم من الأمم المتحدة برنامجا تدريبيا بشأن حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي لأفرادها. وقد أعدت وحدة حقوق الإنسان التابعة للقوات العسكرية الكولومبية بمشاركة مؤسسات جامعية تدريبات في مجال القانون الإنساني الدولي لفائدة ٢٠٠ ١٧ من أفراد القوات العسكرية الكولومبية والشرطة الوطنية. وتلقى ٠٠٠ ٦٠ آخرون معلومات عن المعايير الدنيا لحماية الأطفال. وهناك حاجة إلى جهود إضافية لضمان الإنفاذ الفعال للقواعد الدولية في ما يتعلق بالأطفال وحمايتهم في سياق النزاعات المسلحة. وكنتيجة لاتفاق التعاون الإداري الذي تم توقيعه بين المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة والجيش في عام ٢٠٠٩، تلقى نحو ٥٠٠ ٢ من أفراد الجيش والشرطة الوطنية تدريبا على حماية الأطفال، مع التركيز على الإجراءات القائمة لمعالجة مسألة الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

٦٦ - واتخذت الحكومة والدولة تدابير للتصدي للعنف الجنسي المرتكب من قبل موظفيها، بما في ذلك من خلال تدريب الشرطة الوطنية ووضع وإنفاذ قواعد لمنع العنف الجنسي من قبل السلطات العسكرية والقضائية.

٦٧ - وواصل البرنامج الرئاسي للإجراءات الشاملة المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد تنسيق برامج إزالتها وتقديم الدعم لضحاياها والقيام بالتوعية حول مخاطرها. وفي سنة ٢٠٠٩، تم وضع برنامج رئاسي للإجراءات المتكاملة المتعلقة بالألغام للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، وتحدد الأولويات في هذا المجال وتخصص لها موارد من الميزانية الوطنية.

٦٨ - ووضعت ٥٠ بلدية تنتمي إلى ٢٠ مقاطعة خططا للإعلام حول مخاطر الألغام. وبدعم من الوكالات الدولية، بدأت منظمات مختلفة حملات للتوعية بمخاطر الألغام في المناطق الأكثر تضررا في البلاد، وقامت بإرشاد حوالي ٩٠٠ ٣٥ من الطلبة والمعلمين حول تلافي الألغام والحوادث الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة.

٦٩ - وحتى تاريخه، تقوم القوات العسكرية الكولومبية وحدها بإزالة الألغام، وفي سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تم تطهير ٦١ منطقة في تسع بلديات لاستخدامها من قبل المدنيين، بعد أن كانت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد زرعت بها ألغاما. وعلى الرغم من التقدم المحرز بشأن هذه المسألة، توجد حدود لإزالة الألغام في سياق نزاع مسلح مستمر وحيث تواصل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة زرع الألغام حتى في المناطق التي تمت إزالتها منها. وعلاوة على ذلك، يشكل إشراك المجتمعات المحلية في عمليات إزالة الألغام هذه خطرا أمنيا شديدا عليها، وقد يعرضها للانتقام من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

٧٠ - ورغم الجهود الهامة التي تبذلها الحكومة، هناك قلق من أن الظروف المعيشية لا تزال صعبة بالنسبة للسكان المشردين، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وجهت المحكمة الدستورية الكولومبية الدولة إلى وضع تدابير لمنع تشريد الأطفال المشردين وحماية حقوقهم. ويشير تقرير الحكومة المقدم إلى المحكمة الدستورية في آذار/مارس ٢٠١١ إلى التقدم المحرز بخصوص، في جملة أمور، تنفيذ برنامج معنون ''حقوقي أولا''، الذي أُعدّ استجابة لأمر المحكمة، والذي يشرف على تنفيذه المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة.

خامسا - التوصيات

٧١ - جميع الأطراف في كولومبيا مطالَبة بوقف ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، وينبغي، في هذا الصدد، حثها على الالتزام بالقانون الدولي والامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وحكومة كولومبيا مطالَبة أيضا بالامتثال للتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل والصادرة عن الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل، فضلا عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في ما يتصل بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

٧٢ - يساورني بالغ القلق إزاء قيام القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ارتكاب جميع الانتهاكات الست الخطيرة الموجهة إلى الأطفال في كولومبيا. ويساورني بالغ القلق إزاء

استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم بواسطة هذه الجماعات، وإحراز تقدم محدود في فصل الأطفال، على نحو فعال ومنهجي، عن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يُطلب من الأطراف المدرجة أسماؤها في المرفق الملحق بتقريري السنوي المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح وضع خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على كفالة أن تعالَج مسألة فصل الأطفال عن هذه الجماعات المسلحة باعتبارها قضية لها أولوية قصوى في أي حوار قد يجرى. وتعرب الأمم المتحدة عن استعدادها لتقديم الدعم التقني لفصل الأطفال بشكل منهجي عن الجماعات المسلحة، وهو ما يمكن أن يتمخض عنه هذا الحوار.

٧٣ - ومنذ تقريري الأخير، أحرزت الحكومة الكولومبية تقدما في منع تجنيد واستخدام الأطفال وفي التصدي لذلك، بوسائل منها إعداد وثيقة المجلس الوطني ٣٦٧٣ وتطلعا إلى الأمام فإني أحث الحكومة على مواصلة تعزيز تنسيق مبادراتها الرامية إلى حماية الأطفال وأثر تلك المبادرات واستدامتها، بطرق منها التنفيذ الشامل لسياساتها المتصلة بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، مع التركيز بشكل خاص على الكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية وعلى أبناء الشعوب الأصلية.

٧٤ - وفيما يتعلق بأنشطة إغاثة الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ينبغي حث الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز لم شمل الأسر، وتقديم خدمات الحماية والرعاية للأطفال، وتوفير دعم قوي لإدماجهم، والمساءلة عن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال. وينبغي أن يعامَل الأطفال المنفصلون عن تلك الجماعات، التي تعتبرها الحكومة جماعات ذات طابع إجرامي، معاملة متساوية على أنهم ضحايا، وأن يستفيدوا من نفس الحماية وإعادة التأهيل والإدماج والمساعدة، التي يستفيد منها الأطفال المنفصلون عن جماعات المغاورين.

٧٥ - وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فإنه يساورني القلق من بطء التقدم في تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال إلى القضاء، ولا سيما حالات العنف الجنسي بشكل خاص. وأحث الحكومة على مواصلة تعزيز جهودها في هذا الصدد، بوسائل منها التحقيق والمحاكمة بدقة ومنهجية وفي الوقت المناسب، في جميع قضايا الانتهاكات الجسيمة، وتبادل المعلومات في ما يخص متابعة القضايا. ولا ينبغي لا لقوات أمن الدولة ولا للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الإفلات من المساءلة. وأشجع أيضا على توفير الحماية الفعالة للشهود والضحايا من الأطفال، وكفالة جبر الأطفال على النحو المناسب. وأكرر دعوتي الملحة للحكومة إلى تعزيز الخطوات المتخذة للقضاء على الفور على ظاهرة

الإعدام خارج نطاق القضاء والتي تشمل أيضا الأطفال، وكفالة التحقيق مع الجناة ومعاقبتهم على النحو الواجب وفقا للقانون.

٧٦ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي ترتكبها الجماعات المسلحة، وخاصة ضد الفتيات. وأحث على أن توقف تلك الجماعات مثل هذه الممارسات فورا.

٧٧ - وأحث الحكومة على كفالة أن تنتهج السلطات العسكرية سياسات عدم التسامح على الإطلاق إزاء حالات العنف والاستغلال الجنسيين التي يرتكبها أفراد من القوات العسكرية والشرطة الكولومبية. وينبغي بذل جهود شاقة لمنع وقوع هذه الأعمال. أما في حالة وقوعها، فيجب اتخاذ تدابير حسنة التوقيت للتحقيق مع من تثبت مسؤوليته عن تلك الأعمال، ومحاكمته ومعاقبته، مع حماية الضحايا في الوقت نفسه.

٧٨ - وأحث الحكومة على كفالة أن تمتثل القوات العسكرية الكولومبية امتثالا تاما للحظر المفروض، بموجب القانون المحلي، على استخدام الأطفال في أغراض الاستخبارات العسكرية وعلى احتجاز الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة لهذا الغرض، ولتسليم هؤلاء الأطفال إلى دوائر حماية الطفل المدنية في غضون ٣٦ ساعة. وأحث الحكومة أيضا على كفالة أن تمتثل القوات العسكرية الكولومبية والشرطة الوطنية والسلطات الأخرى المعنية امتثالا تاما للتشريعات والتوجيهات الوطنية التي تحظر إشراك الأطفال في أنشطة مدنية أو عسكرية يمكن أن تعرّض المدنيين - ولا سيما الأطفال - للعنف و/أو لأعمال انتقامية على أيدي أطراف النزاع. وأحث الحكومة على بحث تنفيذ خطتها الوطنية المتعلقة بتوطيد السلام من أجل تجنب اتخاذ إجراءات قد تجعل الأطفال عرضة للانتهاكات، بما في ذلك العمليات التي تطمس مبدأي التمييز والحياد الإنساني.

٧٩ - وأدعو الحكومة إلى ضمان أن تردّ السلطات الحكومية المعنية بشكل كاف وفي الوقت المناسب على التقارير التي تتحدث عن وجود مخاطر والصادرة عن نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في كولومبيا من أجل منع حدوث انتهاكات خطيرة بحق الأطفال في إطار النزاع المسلح.

٨٠ - وإنني أطالب الجماعات المسلحة بالتوقف عن استخدام الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة الأخرى والكف عن قتل وتشويه المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وإضافة إلى ذلك، أحث الجماعات المسلحة على توفير جميع المعلومات اللازمة لتيسير عملية إزالة الألغام، بما يتماشى مع المعايير الدولية لإزالة الألغام.

٨١ - وأحث الحكومة على توسيع نطاق برنامجها المتكامل المتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ومنح الأولوية لتوفير الرعاية الملائمة للأطفال الضحايا وللتوعية بمخاطر الألغام، وخاصة للأطفال وأسرهم، في أكثر المناطق تضررا منها. وأحث الحكومة على كفالة أن تُجرى عمليات إزالة الألغام بما يتوافق مع المعايير الدولية، وأن يُتقيد في إجرائها تقيدا كاملا بمبدأي التمييز وعدم الإيذاء.

٨٢ - وأحث جميع الأطراف على الامتناع فورا عن أي أعمال تعرقل وصول الأطفال إلى مرافق التعليم والخدمات الصحية، فضلا عن استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية بشكل يتعارض مع القانون الدولي الإنساني.

٨٣ - ويساورني القلق من العلاقة بين التشريد من ناحية وتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي ووجود الألغام الأرضية في كولومبيا من ناحية أخرى. وأحث الحكومة على كفالة الالتزام بنهج أشملَ في منع تشريد الأطفال وحماية الأطفال المشردين، من خلال تنفيذ برامج ممولة تمويلا كافيا لمعالجة أسباب التشريد.

٨٤ - وأدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال التام لما قطعته من التزام باحترام الأعمال التي يقوم بها أعضاء المنظمات الإنسانية التي توفر المساعدة والحماية المدنية للأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

٨٥ - وأحث الحكومة على أن تواصل، وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، تقديم الدعم الكامل لآلية الرصد والإبلاغ من أجل منع ووقف الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة التي ترتكب بحق الأطفال، بما يتنافى مع القانون الدولي الساري.

٨٦ - وأدعو الجهات المانحة إلى تقديم المزيد من الدعم إلى البرامج والمبادرات الوطنية من أجل تحسين حماية الأطفال ودعم جهود ومبادرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما فيها الجهود والمبادرات الرامية إلى زيادة فعالية الرصد والدعوة وغيرها من برامج حماية الأطفال.

٨٧ - وأعيد تأكيد أن السلام هو أفضل ما يحقق حماية الأطفال، ولذا أحث جميع الأطراف على العمل الدؤوب من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وفي سياق أي مفاوضات مستقبلية مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وأحث الحكومة على إدراج بنود محددة تهدف بصفة خاصة حماية الأطفال، في الاتفاقات الناتجة عن تلك المفاوضات، بما في ذلك الإفراج غير المشروط عن جميع الأطفال وضمان مشاركتهم على نحو آمن في جميع القرارات التي تمسهم.